

الخلاف الخليجي يؤثر على التجارة والسياحة في قطر على المدى القريب

الآفاق والتوقعات

- بعض المؤشرات الاقتصادية تعود لمستوياتها الطبيعية من بعد الصدمة الأولى التي خلفتها الأزمة الخليجية، ومؤشرات أخرى تظل متدنية كالقادمين إلى قطر والبورصة.
- ما زلنا نتوقع اعتدال نمو الاقتصاد غير النفطي في العامين الجاري والمقبل، إلا أنه من المحتمل أن تخسر قطر تصنيفها كأفضل أداء في المنطقة.

صدمة الاقتصاد الأولى لحصار الأزمة الخليجية قد يبدأ بالتراجع

جاء تأثير الأزمة الخليجية التي بدأت في مطلع شهر يونيو معتدلاً إلى حد ما، وقويًا في بعض القطاعات دون غيرها. وقد تراجع تأثير الصدمة الأولى للاقتصاد والذي انعكس على مجرى التجارة والتدفقات المالية، كما يبدو أن الاقتصاد غير النفطي بعيداً عن الوقوع في فترة ركود. إلا أن ثمن الانعزال الإقليمي للاقتصاد القطري قد يستمر مع مرور الوقت، وذلك في حال استمرار الخلاف لعدة سنوات كما هو مرجح. في هذا التقرير، نلخص أهم المحاور الاقتصادية متأثراً بالأزمة الخليجية حتى الآن.

التجارة والسفر أكثر القطاعات تضرراً

لم يكن تضرر السياحة وتدفقات التجارة أمراً مفاجئاً لكونهما أول المكونات التي تأثرت بالمقاطعة الاقتصادية من قبل السعودية والإمارات والبحرين، وذلك بعد أن قطعت تلك الدول خطوط النقل الجوية من وإلى قطر.

فقد هبطت نسبة القادمين إلى قطر بواقع ٥٥٪ في الفترة ما بين مايو ويونيو، ولا تزال متدنية بواقع ٥٥٪ على أساس سنوي في سبتمبر. ويشكل السواح الخليجيون عادة ما يصل إلى نصف القادمين إلى قطر، حيث تراجعت هذه النسبة بشكل ضخم بواقع ٨٤٪ على أساس سنوي في سبتمبر، بينما جاء انخفاض نسبة القادمين من دول أخرى معتدلاً عند ١٠٪ على أساس سنوي وكان قد ارتفع في بداية العام.

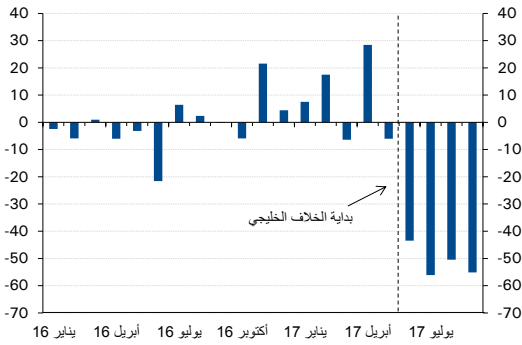
وبدا تأثير الخلاف واضحاً أيضاً في بيانات تجارة البضائع. فقد هبطت قيمة الواردات بواقع ٣٨٪ في الفترة بين مايو ويونيو، إذ شكلت دول الخلاف أكثر من ١٥٪ من كافة الواردات القطرية قبل الأزمة، بينما توقفت البضائع الأخرى الواردة لقطر بعد أن قامت دول المقاطعة بقطع طريق عبور هذه البضائع. إلا أن الواردات قد شهدت تعافياً في سبتمبر لتتقرب من مستويات ما قبل الأزمة وذلك بدعم من استيراد السلع من تركيا وباكستان بالإضافة إلى تكثيف النشاط في ميناء حمد الجديد الذي يعد ثاني أكبر الموانئ في منطقة الخليج بعد ميناء جبل علي.

بالمقابل، لم تتأثر صادرات النفط والغاز بالخلاف، بما فيها صادرات قطر للغاز الطبيعي بواقع ملياري قدم مكعب يومياً (١٦٪ من إجمالي صادرات الغاز) للإمارات عبر خط أنابيب دولفين. وقد جنب ذلك كل من الأوضاع المالية والميزان المالي من الضغط.

أسعار المواد الغذائية ترتفع قليلاً

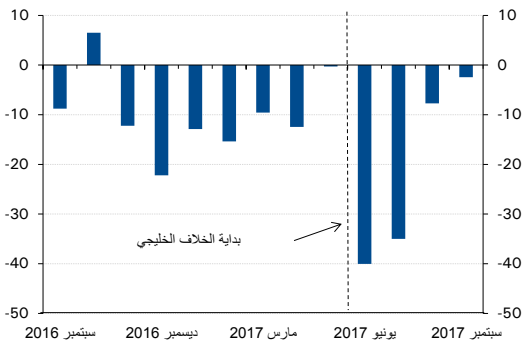
لم تتحقق المخاوف والتوقعات بشأن ارتفاع التضخم بشكل كبير في أسعار المواد

الرسم البياني ١: القادمون إلى قطر (النمو السنوي)



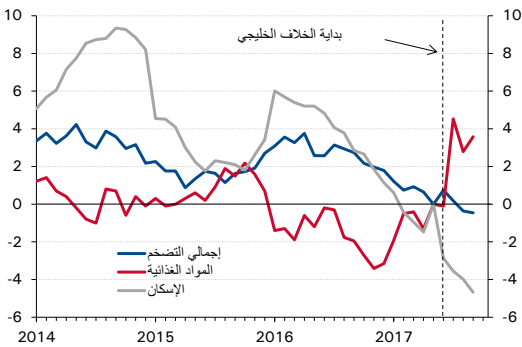
المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الرسم البياني ٢: واردات السلع (القيمة، % النمو السنوي)



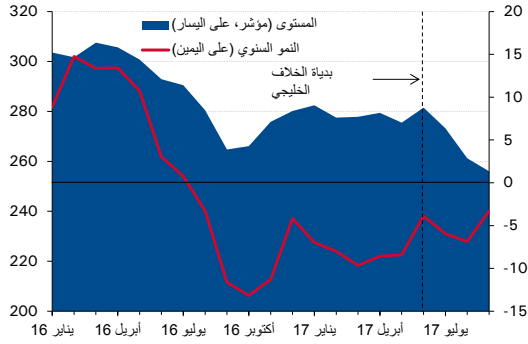
المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الرسم البياني ٣: التضخم في أسعار المستهلك (النمو السنوي)



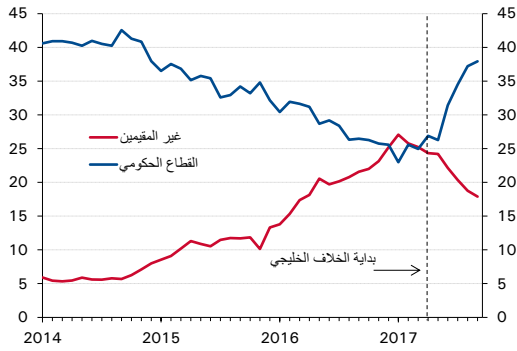
المصدر: تومسون رويترز إيكون

الرسم البياني ٤: أسعار العقار السكني



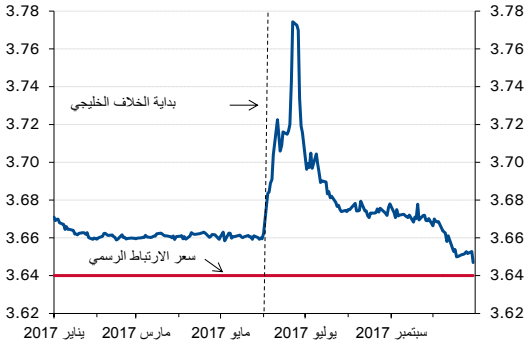
المصدر: مصرف قطر المركزي

الرسم البياني ٥: نسبة من إجمالي ودائع البنوك (من إجمالي الودائع)



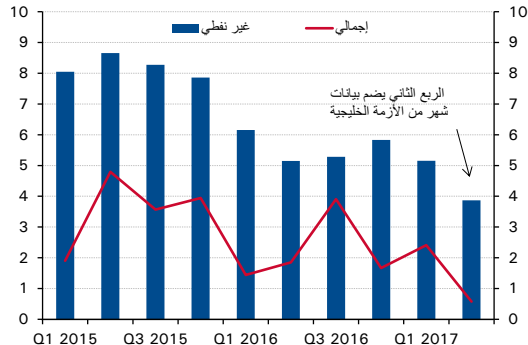
المصدر: تومسون رويترز إيكون

الرسم البياني ٦: سعر الصرف الآجل للريال لفترة سنة (الريال القطري أمام الدولار الأميركي)



المصدر: تومسون رويترز إيكون

الرسم البياني ٧: نمو الناتج المحلي الإجمالي (% النمو السنوي)



المصدر: تومسون رويترز إيكون

الغذائية نتيجة توقف الواردات من السعودية وذلك بدعم من تعافي الواردات. فقد قفز فعلاً التضخم في أسعار المواد الغذائية من ٠٪ على أساس سنوي في يونيو إلى ٤,٥٪ في يوليو، إلا أن ذلك قد جاء أقل من التوقعات، كما أنه بدأ بالتراجع إلى ٣,٦٪ في سبتمبر. كما تراجع التضخم العام إلى -٠,٤٪ على أساس سنوي نتيجة الضعف المتواصل في أسعار المسكن وضعف الضغوطات التضخمية الأساسية، وذلك على خلفية الأزمة القائمة.

مؤشرات الضعف في أسعار العقار تستمر

شهدت أسعار العقار السكني حركة تصحيحية منذ بداية العام ٢٠١٦، ورغم تذبذبها على أساس سنوي إلا أنها ارتفعت نوعاً ما في النصف الأول من العام ٢٠١٧. إلا أن منذ ذلك الوقت، بدأت الأسعار بالتراجع، بنسبة ٩٪ في الفترة بين يونيو وسبتمبر، الأمر الذي قد يعود لتراجع الثقة وضعف الأوضاع الاقتصادية. كما واجهت بعض الأصول في الأسواق صعوبة أيضاً، حيث تراجعت البورصة المحلية بواقع ١٧٪ منذ بداية الأزمة، مما جعلها الأسوأ أداءً في المنطقة خلال تلك الفترة. وتراوح أداء بعض أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بين -٧٪ إلى +٨٪ في ظل تراجع النظرة المستقبلية لأسعار النفط.

القطاع الحكومية يساهم في إنعاش ودائع البنوك

ظهرت العديد من التغيرات الواضحة في القطاع المصرفي، إذ سحب الأجانب ما يقارب ١٢ مليار دولار (٢٣٪) من ودائعهم في البنوك القطرية منذ يونيو، إلا أن وتيرة السحب قد بدأت بالتراجع في الأشهر الأخيرة. وقد أدى ذلك بمفرده إلى إحداث فراغ هائل في ميزانيات البنوك كما رفع من احتمالية نشوء أزمة تمويلية في البنوك. إلا أن هذه التدفقات الأجنبية قد قابلها تدفقات إلى الداخل بواقع ٢٨ مليار دولار (+٥١٪) من القطاع الحكومي، ما أدى إلى زيادة نسبة الودائع الحكومية من إجمالي الودائع إلى ٣٧٪. وأدى ذلك أيضاً إلى ارتفاع نمو الودائع إلى ١٨٪ على أساس سنوي في سبتمبر من ١٢٪ في مايو. في الوقت نفسه، لا يزال نمو الائتمان مستقرًا عند ١٣٪ على أساس سنوي.

أسعار الفائدة ترتفع، متأثرة برفع أسعار الفائدة الأساسية

ارتفعت أسعار الفائدة ولكن بنسبة ليست كبيرة ولا يرجع سبب الارتفاع كلياً إلى الأزمة. فقد تم رفع أسعار الفائدة الأساسية بواقع ٢٥٪، في منتصف يونيو بعد أن رفع الفيدرالي الأمريكي الفائدة، مما أدى إلى ارتفاع الفائدة التجارية. وارتفعت أسعار فائدة الإنترنت بين البنوك بواقع ٥٠ نقطة أساس منذ بداية يونيو، وجاءت نصف الزيادة قبل ارتفاع الفائدة الأساسية.

في الوقت نفسه، ارتفعت العوائد على سندات الحكومة السيادية المستحقة في العام ٢٠٢٦ قليلاً، ولكنها لا تزال متدنية عند ٣,٦٪، والزيادة الطفيفة الأخيرة تعكس تحركات مماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي. ولم تتأثر العوائد كثيراً من خفض تصنيف قطر الائتماني بدرجة واحدة بعد الأزمة من قبل وكالتي ستاندرد أن بورز وفيتش للتصنيف الائتماني.

شهد سوق الصرف تقلبات طفيفة. فقد أثارت بداية الخلاف بعض التساؤلات بشأن ارتباط العملة، مع ارتفاع سعر الصرف الآجل لسنة إلى ٣,٧٧ ريال قطري أمام الدولار الأميركي، أو أقل من سعر ارتباط العملة الذي دام ٣٧ عاماً بواقع ٤٪ والبالغ ٣,٦٤ ولكنه بدأ منذ ذلك الحين بالتراجع. كما شهدت الأسواق الخارجية تقلبات نظراً لتدني السيولة. فقد تراجعت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي بواقع ٤٤٪ لتصل إلى ٢٠ مليار دولار في الفترة بين مايو وأغسطس ولكنها تراجعت بواقع ١٥٪ لتصل إلى ٣٩ مليار دولار فقط في أكتوبر بعد إعادة تصنيف الأصول.

الاقتصاد غير النفطي يتباطأ، وركوده مستبعداً

أخيراً، تضم بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام ٢٠١٧ ما يقارب شهراً كاملاً من البيانات المتأثرة بالأزمة الخليجية. إذ تشير البيانات إلى تراجع النمو غير النفطي إلى ٣,٩٪ على أساس سنوي فقط، أي أقل نمو على أساس ربع سنوي منذ ارتفاعه في العام ٢٠١١، مما أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٠,٦٪. وإذا افترضنا جدلاً أن التباطؤ في الربع الأول يرجع إلى الخلاف الخليجي، هذا يعني أن الاقتصاد غير النفطي قد تباطأ إلى ١,٣٪ على أساس سنوي فقط في ربع كامل. كما أنه من المحتمل أيضاً أن يأتي التأثير أقل في الأشهر المقبلة تماشياً مع تراجع تأثير توقف النشاط. وبالرغم من أن استمرار الأزمة سيخلف بالتأكيد العديد من المخاطر، إلا أننا ما زلنا عند توقعاتنا بأن الاقتصاد غير النفطي سيتباطأ إلى ٤٪ في العامين الجاري والمقبل من ٥,٦٪ في العام ٢٠١٦.

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiyah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353